الغانم متحدثاً في المركز الإعلامي للمجلس عقب الجلسة

الرويعي معلناً استجواب وزير التربية

العدساني وعبدالكريم الكندري أعلنا تقديم استجوابين للخالد .. والرويعي وأبل تقدما باستجواب مشترك لوزير التربية

سيل من الاستجوابات يضع التعاون بين السلطتين في «مهب الريح»

■ عبدالكريم الكندري: استجوابي للخالد من محورين الأول السياسة العامة للدولة والثاني آلية إدارة ملف «كورونا»

■ رياض العدساني: استجواب رئيس مجلس الوزراء من محور واحد يتعلق بالسياسة العامة ويتضمن الوثيقة الاقتصادية

.. وأبل أيضاً

مشاورات

■ أبل والرويعي: استجواب وزير التربية يتناول قضية التراخي في تطبيق التعليم عن بعد وسوء الإدارة

■ المحور الثاني يتناول موضوع الإضرار بنظام التعليم الخاص واتخاذ قرارات من دون اعتبار للجودة

■ المحور الخامس يختص بموضوع منع عديمي الجنسية «البدون» من الحصول على شهاداتهم الجامعية

■ رغم الدعم الكامل الذي تلقاه الوزير من أعضاء اللجنة لمواجهة كورونا لم نر أي تعاون من قبله

القرارات التي تم اتخاذها والسياسة غير واضحة المعالم والأهداف والرؤى والخطوات والاستراتيجيات».

وبين أن الأزمة كشفت عن مدى الضرر الذي لحق بالطلاب داخل وخارج الكويت وبالكوادر التعليمية والإدارية والفنية في جميع قطاعات التعليم بسبب سياسة غير معلومة الاتجاه من قبل الوزير.

وأكد أن قرار دمج الاستجواب مع الاستجواب المقدم من النائب الحميدي السبيعي يعود إلى مجلس الأمة وما يترتب على التنسيق بين مقدمي الاستجوابين.

من جهته، أكد النائب د. أبل أنه كمقرر اللجنة التعليمية وزميله النائب د. عودة الرويعي كرئيس للجنة التعليمية منحا الوزير المهلة الكافية والدعم الكامل في سبيل الوصول إلى معالجة للمشاكل التي تواجه موضوع التعليم.

وأشار إلى أن «الوزير لم ينفذ وعوده بمعالجة المشاكل التعليمية التي أفرزتها الأزمة الصحية بعد مرور أشهر، وعقب الاستجواب الذي قدم له من النائب فيصل الكندري أعلن عن أمور خطيرة وسلبية تقود إلى مستقبل غير واضح بشأن التعليم بشكل عام في الدولة».

ورأى أن الوضع الحالي يقود التعليم إلى الخطر ونفق مظلم، مشددا على أن الاستجواب يأتي من باب المسؤولية.

وقد قال النائبان في نص صحيفة الاستجواب مايلي:

وجاء في نص الاستجواب المكون من خمسة محاور ما يلي: «بسم الله الرحمن الرحيم..الحمد لله رب العالمين، خلق الكون ووضع كل شيء في موضعه بنظام دقيق، واستأمن الإنسان على هذا الكون وحمله الأمانة العظمى بعدما عرضها على السماوات والأرض والجبال، فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان، وذلك في قوله تعالى: ﴿فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلومًا جهولًا﴾ (الأحزاب 72).

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، جعل الله - تعالى - الأمانة من صفاته العظيمة، فهو القائل: ﴿فالله خير حافظًا وهو أرحم الراحمين﴾ (يوسف 64).

في مسارها الصحيح من التنمية والتطوير والإصلاح، كان لا بد من تقديم هذا الاستجواب والذي نؤكد من خلاله الحق في مساءلة معالي وزير التربية وزير التعليم العالي.

وحيث إن المحكمة الدستورية قد اشترطت في الاستجواب أن يستند إلى وقائع ومخالفات تقع ضمن اختصاص الوزير المستجوب وفي حدود سلطته وبإشرافه، وهو الشرط القائم في هذا الاستجواب، باعتبار أن جميع محاوره تتعلق بأعمال وتصرفات واختصاصات معالي وزير التربية وزير التعليم العالي.

كذلك قررت المحكمة الدستورية في القرار التفسيري رقم (10) لسنة 2011 الصادر بتاريخ 20/10/2011 أن: (استجواب الوزير عن الأعمال المتعلقة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة وجهات الإدارة المستقلة التابعة له أو الملحق به أو بوزارته جائز في حدود صلاحياته واختصاصاته التي منحتها له النصوص الدستورية والقانونية اتساعًا وضيقًا، وهي تتمحور أساسًا على مساءلة الوزير سياسيًا عن تقصيره في الوصاية الإدارية على هذه المؤسسات والإدارات والهيئات والتي تتلخص بحق التوجيه والإشراف والرقابة). ونظرًا لإخفاق معالي وزير التربية وزير التعليم العالي وعدم تحركه في اتخاذ ما يلزم نحو معالجة الاختلالات الجسيمة في توجيه المسار التعليمي السليم بحق طلبة المدارس والجامعات خلال انتشار جائحة وباء الكورونا المستجد وتباطئه في اتخاذ القرارات والخطط التي تحفظ حقوق الطلبة وتحافظ على الأصول التربوية في التعليم لاجتياز هذه المرحلة العصيبة التي تمر بها البلاد والعالم ككل، مما أدى إلى ضياع حقوق طلبة المدارس الحكومية وطلبة الجامعات ومعاهد وكليات التعليم العالي من الانتفاع واجتياز مراحل التعليم عن بعد وإضاعة الفرصة على المتوقع تخرجهم من الثانوية العامة من التسجيل في البعثات الدراسية الخارجية نظرًا لفوات الوقت في التقديم للجامعات الخارجية في مواعيد التسجيل فيها، ودون أن يسعى إلى وقف هذه التجاوزات والعبث والانتهاكات الجسيمة التي أدت إلى تفاقم الأزمات على الطلبة وأولياء أمورهم وأسرهم سواء في المدارس الحكومية أو المدارس العربية الخاصة أو طلبة جامعة الكويت أو طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ولا يخفى على أحد أن مشاريع التعليم الإلكتروني التي أنفقت عليها الدولة ملايين الدنانير خلال السنوات الأخيرة الماضية رغم أهميتها في حال وجودها بالوقت الراهن إلا أن أغلبها لم يكتب له النجاح لأسباب عدة في مقدمتها التقاعس، وعدم تعاون قطاعات وزارة التربية والإدارات المعنية مع بعضها البعض، رغم أن المدارس الخاصة تقوم بدورها في الوقت الحالي بالتعليم عن بعد ونجح البعض منها في تطبيقه، أو على الأقل سعت لتطبيقه ويقوم طلبة مرحلة الصف 12 بالدراسة عن بعد لتقديم امتحانات الثانوية العامة رغم عدم تحديد معالي الوزير موعد هذه الامتحانات أو كيفية أدائها في موعد قبل انتهاء المواعيد التي يُسمح للطلبة خريجي الثانوية من التسجيل في الجامعات الخارجية التي يرغبون في الدراسة فيها، ناهيك عن أن منظومة التعليم الإلكتروني الهادفة إلى تطوير العملية التعليمية لم تعمل من خلال حزمة واحدة، بل متفرقة وكل على حدة، وهو الأمر الذي قلل من فرص نجاحها.

وعلى ما تقدم، فإن استجوابنا الراهن قد توافرت فيه الشروط الشكلية والموضوعية على نحو ما أسلفناه حسب الدستور، وبما يوافق أحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وما انتهت إليه أحكام وقرارات المحكمة الدستورية لذا نوجه هذا الاستجواب انطلاقًا من واجباتنا الدستورية ونهوضا بالمسؤولية التي على عاتقنا رغبة في الذود عن الدستور ومعالجة القصور في تطبيق القانون، وحماية لمصالح وأموال الدولة والشعب وأبنائنا الطلبة والمؤسسات التعليمية والكوادر المهنية التابعة لها.

وبناء على ذلك نتقدم بالاستجواب التالي والذي يتكون من المحاور التالية:

المحور الأول: التراخي في تطبيق التعليم عن بعد وسوء الإدارة والارتباك بين القطاعات والإدارات المعنية بوزارة. التربية لإنجاح مشروع منصة «بوابة الكويت التعليمية».

المحور الثاني: الإضرار بنظام التعليم الخاص واتخاذ قرارات دون اعتبار لمعايير الجودة.

المحور الثالث: الإضرار بمستقبل الطلبة والتأخر بإعلان البعثات الدراسية.

المحور الرابع: مخالفة قانون الجامعات الحكومية وقانون حظر الشهادات العلمية غير المعادلة وعدم إصدار اللائحة الداخلية لكل منهما وعدم القيام بدوره في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي.

المحور الخامس: منع عديمي الجنسية من الحصول على شهاداتهم الجامعية في جامعة الكويت بعد إتمامهم جميع المتطلبات الجامعية للتخرج.

تأمل

السويط يتابع

النواب لدى دخولهم القاعة قبل انطلاق الجلسة